تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية

أ/ مروة ممدوح عبدالله عبدالله النقيب
معيدة بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية
كلية التربية- جامعة بورسعيد

إشراف

أ.د/ إبراهيم عباس الزهيرى
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية
بكلية التربية- جامعة حلوان

أ.م.د/ عبد السلام الشبراوى عباس
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية
المساعدبكلية التربية- جامعة بورسعيد

د/ عبير فتحى أبو سليمة
مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية
كلية التربية- جامعة بورسعيد

تاريخ استلام البحث :

تاريخ قبول البحث :

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى دعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء بعض معايير التصنيف العالمى، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وقد استعرضت الدراسة الإطار الفكرى للميزة التنافسية للجامعات، ومعايير ومؤشرات بعض التصنيفات العالمية للجامعات، كما عرضت لواقع المركز التنافسي للجامعات المصرية فى هذه التصنيفات، وانتهت الدراسة بوضع تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء بعض معايير التصنيف العالمى.

الكلمات المفتاحية:

الميزة التنافسية– التصنيف العالمى– الجامعات المصرية.

Abstract

The study aimed to support the competitive advantage of Egyptian universities in light of some of the criteria of the international classification, to achieve this, the study used the descriptive approach, The study reviewed the conceptual framework for the competitive advantage of universities, And standards of some international classifications of universities, as well as offered to the competitive center of Egyptian universities in these classifications, The study ended with a proposed scenario to support the competitive advantage of Egyptian universities in light of some of the the criteria of the international classification

key words:

Competitive advantage - Global classification - Egyptian universities

مقدمة البحث:

تعد الميزة التنافسية أداة داعمة لآليات التنافس الوطنى والدولى، حيث تشير إلى القدرة على الإبداعية والابتكارية والأسبقية الرائدة في تجويد الإنتاجيات المؤسسية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال استغلال الجامعة لمصادر القوة لديها لإضافة قيم إدارية وتعليمية وبحثية لأصولها المؤسسية، بالإضافة لابتكارها آليات إستراتيجية وخصوصية التدابير الإدارية ذات العلاقة بتحسين الأداء المهنى بما يحقق لها التميز والأسبقية القيادية عن نظيراتها الوطنية والإقليمية والدولية(أحمد نجم الدين عيداروس، ٢٠١٥، ١٢٨).

وتمثل الميزة التنافسية قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الإستراتيجيات التى تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى المثيلة لها، ويكون التميز في عدة مجالات إما ميزة التكلفة الأقل في تلبية الاحتياجات مع ضمان جودتها، أو ميزة الجودة، أو ميزة الوقت أو الميزة الأعلى التى تعتمد على أقل وقت وأقل كلفة وأعلى جودة(صفاء أحمد شحاتة ومجدى عبد الوهاب قاسم،٢٠١٤، ٣٥١)، وتتحقق الميزة التنافسية من خلال تبوأ خدمات الجامعة وإنتاجياتها لمكانتها المتميزة في الأسواق الوطنية والدولية تعليمياً وإدارياً وبحثياً، ثم التقدم تدريجياً في مواجهة القوى التنافسية وجذب الطاقات البشرية من الهيئات التدريسية والطلابية والقيادية وطنياً ودولياً(Oya Tamtekin Aydin,2013,206).

وقد أصبح موضوع الميزة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي، ويعود الفضل في ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، بالإضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي ظل هذه التطورات أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرًا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال، لذلك يجب على الدول والمنظمات تبنى السياسات الرامية والهادفة إلى إعادة تأهيل وهيكلة بنيتها الاقتصادية والمالية من أجل أن يكون لها القدرة التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة الالكترونية وتدفقات رؤوس الأموال (يوسف مسعداوى،٢٠٠٧، ٣).

وتعد التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها تجربة حديثة نسبياً؛ حيث ظهرت مع بداية مطلع الألفية الثالثة، ولكنها انتشرت فى الأوساط الأكاديمية انتشاراً واسعاً فى السنوات الأخيرة، إذ تسعى إلى ترتيب الجامعات والمراكز البحثية على مستوى العالم في إطار موضوعى يتسم بالحيادية، وقد أصبح إعلان نتائج تصنيف الجامعات ومؤسسات التعليم العالى عبر العالم يحظى كل عام بترقب كبير؛ لأن المراتب التى تحصل عليها الجامعات المصنفة تعكس إلى حد كبير مستوى التقدم العلمى لبلدانها، ولم يعد هذا الاهتمام محصوراً في البلدان المتقدمة التى توجد بها الجامعات العريقة، بل بدأت بعض البلدان النامية تتابع بانشغال كبير نتائج هذه التصنيفات أيضاً، ويعكس الاهتمام المتزايد بتصنيف

الجامعات الاعتراف العام بأن المعرفة هى قاطرة النمو الاقتصادى والتنافسية العالمية، وأن الجامعات هى العامل الحيوى في هذا المجال. وبذلك تعد التصنيفات العالمية معياراً دولياً يعكس مدى تحقق الميزة التنافسية للجامعات(كريمة محمد أحمد لاشين، ٢٠١٧، ١٠٣).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد التصنيفات العالمية للجامعات إحدى وسائل تقويم وتطوير التعليم الجامعى، من خلال إيجادها لأدلة حيادية للمقارنة المرجعية، فضلاً عن كونها مصدراً لتدعيم السمعة الأكاديمية والميزة التنافسية للجامعات، وبتتبع الموقع التنافسي للجامعات المصرية نجد أنها جاءت متأخرة فى قوائم الجامعات المصنفة عالمياً، لذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما الإطار الفكرى للميزة التنافسية للجامعات؟
٢. ما أهم التصنيفات العالمية للجامعات والمعايير والمؤشرات التى تعتمد عليها ؟
٣. ما واقع المركز التنافسي للجامعات المصرية فى هذه التصنيفات؟
٤. ما التصور المقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى:

١. تعرف الإطار الفكرى للميزة التنافسية للجامعات.
٢. عرض بعض التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها ومؤشراتها.
٣. تحديد واقع المركز التنافسي للجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية وأسباب تراجعها فى هذه التصنيفات.
٤. وضع تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية.

أهمية الدراسة: وتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

١. التأكيد على أهمية الميزة التنافسية للجامعة حيث تساعد على رفع كفاءتها وتعزز تواجدها فى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية للتعليم الجامعى.
٢. اهتمامها بدراسة واقع الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية، ووقوفها على أسباب غيابها عن قوائم التصنيف العالمى.
٣. أهمية المؤسسات التى تتناولها الدراسة، وهى مؤسسات التعليم الجامعى؛ باعتبارها المصدر الرئيس فى تزويد المجتمع بالكوادر المدربة والمؤهلة للعمل بكل قطاعات المجتمع.
٤. يمكن أن تفيد هذه الدراسة صانعى القرار التعليمى على المستوى الجامعى فى مصر، من خلال ما تقدمه من تصور مقترح يمكن أن يسهم فى رفع الميزة التنافسية للجامعات المصرية.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفى، وذلك لتناسبه مع طبيعة الدراسة الحالية؛ حيث يتم من خلاله وصف الوضع الراهن لموضوع الدراسة، وتحديد الظروف و العلاقات بين الوقائع، ولا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها فقط، بل يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات، ومن ثم غفد تم توصيف دقيق للمشكلة، من حيث تحديدها ودراسة الظروف والأمور المحيطة بها من جميع الجوانب ومن ثم تم التعبير عنها بجوانبها المختلفة (جابر عبد الحميد جابر، ١٣٤،١٩٩٨).

مصطلحات الدراسة:

١.الميزة التنافسية :

هى تسابق الجامعات مع بعضها البعض من أجل تحقيق الأفضل في وظائفها الثلاث من (تدريس، وبحث علمى، وخدمة مجتمع)، وتعرف بأنها مكانة يمكن أن تحصل عليها الجامعة عندما تكسب موقعاً مميزاً في السوق بالنسبة للجامعات المنافسة(سارة عبد المولى المتولى إبراهيم، ٢٠١٤، ٢٨).

وتعرف بأنها قدرة الجامعة وقابليتها على تقديم الخدمات بالجودة العالية وفي الزمان والمكان الملائمين وبأقل التكاليف مما يساعد الجامعة على الاستمرار في تحقيق أهداف في ظل وجود جامعات منافسة مع قناعتها بأن البقاء للأفضل والحصول على فروع جديدة (عدنان بدرى الإبراهيمى، ٢٠٠٩، ٤٨).

ويمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها قدرة الجامعات على توظيف مواردها المتاحة في الوصول إلى مخرجات تعليمية وبحثية ومجتمعية تفوق توقعات عملائها، وتحقق النجاح على المستويين المحلى والعالمى، ويتضح ذلك من خلال العديد من المؤشرات على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية (أحمد محمد محمد عبد العزيز،٢٠١٦، ٣٢١).

ويمكن تعريف الميزة التنافسية إجرائياً بأنها القدرة على تحقيق الاحتياجات الحالية، بل والاحتياجات المستقبلية المتوقعة لجميع المستفيدين والمعنيين بمخرجات المؤسسة سواء أكانت التعليمية أو المجتمعية أو البحثية في أقل وقت وبأقل كلفة وبأعلى مستوى جودة، وذلك من خلال ما تقدمه من قيمة مضافة في المجالات المختلفة، هذا إلى جانب الكيفية التى يتم بها تقديم هذه القيمة والتى تؤهل خدماتها ومخرجاتها للتنافس على المستوى الإقليمى والعالمى.

٢. التصنيف العالمي للجامعات:

هو أسلوب منظم تقوم به الجامعات المعنية بشئون التعليم العالى والبحث العلمى ويقوم على أساس جمع المعلومات المرتبطة بالجامعات والمراكز البحثية، سواء كانت هذه المعلومات عن البرامج أو المقررات الدراسية، أو أنشطة بحثية أوغيرها من المؤشرات التى تعكس أداء الجامعات والمراكز

البحثية، بحيث يتم وضع هذه المعلومات في مجموعة من المعايير تعكس الوضع التنافسى لهذه الجامعات والمراكز البحثية (كريمة محمد أحمد لاشين، ٢٠١٧، ٧٤).

وتعرف أيضاً بأنها منهجيات تحددها جهات وهيئات مستقلة، تهدف إلى ترتيب جامعات العالم وتصنيفها بالاعتماد على القياس الكمى لمجموعة محددة من المعايير والمؤشرات، وتصدر في صورة تقارير دورية سنوية غالباً (أسماء الهادى ابراهيم عبد الحى، ٢٠١٤، ٩١).

هذا ويسير البحث الحالي وفقاً للخطوات التالية:

- عرض الإطار الفكرى للميزة التنافسية للجامعات.
- عرض بعض التصنيفات العالمية للجامعات ومزايا وعيوب هذه التصنيفات
- توضيح واقع المركز التنافسي للجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية وأسباب تراجعها فى هذه التصنيفات.
- وضع تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية.

أولاً: الإطار النظرى للميزة التنافسية للجامعات

وسوف يعرض البحث الإرهاصات الأولى لظهور مفهوم الميزة التنافسية فيما يلى:

١. نشأة وتطور مفهوم الميزة التنافسية:

ارتبط ظهور مفهوم الميزة التنافسية بكتابات مايكل بورتر Michael Porter أستاذ الإدارة الإستراتيجية بجامعة هارفارد، حيث ظهر هذا المفهوم في مؤلفاته:الإستراتيجية التنافسيةcompetitive Strategy عام ١٩٨٠م، والميزة التنافسية competitive advantage عام ١٩٨٥م، والميزة التنافسية للأمم the competitive advantage of nationsعام ١٩٩٠م وغيرها من المؤلفات، وقد اشتق مايكل بورتر مصطلح الميزة التنافسية من الأفكار الخاصة بالميزة المقارنة للكاتب الاقتصادى ديفيد ريكارجو David Ricardo في القرن التاسع عشر، والتى تعنى أن تكون الدولة قادرة على الأداء الأعلى والأكثر كفاءة في مجال معين عن غيرها من الدول الأخرى، وقد شكل هذا المفهوم بداية ظهور الميزة التنافسية(كريمة محمد أحمد لاشين، ٢٠١٧، ٧٥).

ويرجع الاهتمام بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات من القرن التاسع عشر لظهور النظام الاقتصادى العالمى الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذلك التوجه العام لتطبيق اقتصادية السوق، وتمثل التنافسية تحدياً متزايد الخطورة لا يقتصر أثره على المؤسسات في قطاعات الأعمال، وإنما يمتد تأثيره ليهدد المؤسسات الخدمية والمعرفية وخاصة الجامعات، وقد مر تطور الميزة التنافسية بثلاث مراحل أساسية هى(آمال نبيل خليل قشطة، ٢٠١٥، ٣٣):

- **الميزة المطلقة: وهى التى ترتبط بتوفر عوامل اقتصادية نادرة لدى الآخرين منها: امتلاك تكنولوجيا فائقة، مواد خام نادرة، موقع استراتيجى خاص، العمالة المتخصصة الماهرة.**
- **الميزة النسبية: وهى التى تتوفر عند الآخرين ولكن بدرجات متفاوتة ومختلفة.**
- **الميزة التنافسية: وترتبط بالدرجة الأولى بكل من المنافسة الإدارية والمنافسة البشرية، وهذا النوع من المزايا هو ما تسعى إليه المؤسسات المعاصرة لمواجهة التحديات وضمان البقاء والتفوق في الساحة التنافسية، وعليه فإن تحقيق الميزة التنافسية يكمن في الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة لدى المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى تلبية الحاجات المطلوبة وغير المطلوبة(الضمنية) بأفضل الطرق اعتماداً على قاعدتين هما: (الإبداع، اتباع إستراتيجية جديدة)**

وبدأ مفهوم الميزة التنافسية على مستوى الدول، حيث صار تحقيق الميزة التنافسية بين الدول هدفاً أساسياً لحكومة كل دولة، وعرفت التنافسية على أنها قدرة الدولة على إنتاج منتجات وتقديم خدمات تستطيع الصمود في الأسواق الدولية مع الحفاظ على زيادة دخول مواطنيها، وتبع ذلك ظهور مفهوم الميزة التنافسية على مستوى المؤسسات والذي يعنى بتحقيق المؤسسة لموقف تنافسي متميز بين المؤسسات المنافسة، وأخذ مفهوم الميزة التنافسية طابعاً اقتصادياً منذ نشأته ثم محاولات عديدة لاستخدامه في قطاعات ومجالات مختلفة، وظهر مفهوم الميزة التنافسية في المؤسسات العامة- بما فيها المؤسسات التعليمية- نظراً لما تواجهه من ضغوط تنافسية من أجل تحديث إداراتها والنهوض بأدائها ليكون أكثر فعالية وكفاءة بما يحقق رضا المستفيدين الذين يتوقعون جودة عالية للخدمة التعليمية المقدمة خاصة مع ارتباط المنافسة في تلك المؤسسات بمدى تلبية الخدمة المقدمة لاحتياجاتهم(إيمان أحمد محمد عزب، ٢٠١٠، ٦٠).

٢. خصائص الميزة التنافسية

تستند الميزة التنافسية إلى مجموعة من الخصائص منها (وضيئة محمد أبو سعدة،٢٠١٤، ٨٤):

- **الميزة التنافسية نسبية أى تتحقق بالمقارنة وليست مطلقة، تبنى على أساس الاختلاف وليس على أساس التشابه، وتدوم لفترة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها أو تجديدها، ومن الصعب على المنافسين تقليدها، وتؤدى إلى تحقيق الأفضلية والتفوق على المنافسين.**
- **يتناسب استخدام الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التى ترغب الجامعة في تحقيقها على المدى القريب والبعيد.**
- **تلبى رغبات المستفيد وحاجاته وتوفر الانسجام الفريد بين موارد الجامعة والفرص الموجودة في البيئة الخارجية.**

- **متجددة ومرنة بحيث يمكن إحلال ميزة تنافسية بأخرى وفقاً للتغيرات التى تحدث في البيئة الخارجية من جهة، اوتطور موارد وقدرات الجامعة من جهة أخرى.**
- **تعتمد على الشمولية والتكامل، أى أن المنافسة القائمة بين الجامعات لا تعتمد على وظيفة واحدة من وظائف الجامعة بل تتسع لتشمل الاهتمام بكل وظائف الجامعة دون أن تطغى واحدة على الأخرى وبالتالى تتمكن من التفوق على الجامعات المنافسة لها.**
- **متغيرة، وبالتالى فهى تتطلب محاولات مستمرة من تاجامعة للحفاظ على مكانتها التنافسية بين مثيلاتها من الجامعات، فكون الجامعة متميزة في الماضى لا يعنى بالضرورة بقاءها على هذا التميز ما لم تطور من نفسها باستمرار.**
- **تنبع من داخل الجامعة وتحقيق قيمة لها، وتنعكس في كفاءة أداء الجامعة لأنشطها أو في قيمة ما يقدم للمستفيدين.**

٣. أبعاد الميزة التنافسية فى المؤسسات الجامعية:

كما أن للميزة التنافسية في المؤسسات الجامعية مجموعة أبعاد؛ فتتحقق الميزة التنافسية من خلال تبوأ خدمات الجامعة وإنتاجياتها لمكانتها المتميزة في الأسواق الوطنية والدولية تعليمياً وإدارياً وبحثياً، ثم التقدم تدريجياً في مواجهة القوى التنافسية وجذب الطاقات البشرية والقدرات البشرية من الهيئات التدريسية والطلابية والقيادية وطنياً ودولياً، وتتمثل أبعاد الميزة التنافسية في ما يلى(أحمد عبد الكريم دياب السر، ٣٧،٢٠١٤):

أ- النوعية والجودة التنافسية: وتمتاز الجامعة التى تتخذ من الجودة أسبقية تنافسية بإصرارها على تقديم مستوى متميز من الجودة أعلى مما يتوقعه المستفيدون، وبشكل أفضل من المستوى الذى يقدمه المنافسون.

ب-المرونة التنافسية: وتعنى القدرة على الاستجابة للتغيرات المتعلقة بسوق العمل وطنياً ودولياً من خلال تطوير قدرات خريجى الجامعة والهيئات التدريسية والإدارية، مدعوماً ذلك بتقييم الخطط الإستراتيجية لكليات الجامعة وفقاً للمقتضيات المهنية والتقنية.

ج-السرعة التنافسية: وهى عبارة عن الأسبقية التنافسية التى تركز على الوقت كأساس لتحقيق الميزة التنافسية، وهى: وقت التخرج للطلاب والطالبات المتوائم بين خطط الجامعة واتفاقياتها مع إدارات التربية والتعليم أو بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى.

د- الإبداع والابتكار التنافسي: والمقصود بها طبيعة التغيرات التكنولوجية الجديدة اللازمة لسد حاجة السوق، وبالتالى تحقيق الميزة التنافسية للجامعة، ويمكن تحقيق الإبداع والابتكار من خلال خلق الفرص الجديدة في البيئة الخارجية ومراقبة أنشطة المنافسين وسرعة الاستجابة.

هـ-التميز التنافسى: وتشتمل على عاملين الأول: قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية وخصائص أعضاء هيئة التدريس والقاعات الدراسية ونمط الإدارة وابتكار برامج تأهيل جديدة تواكب مختلف المتغيرات في البيئة المحيطة، الثانى: القدرة على جذب واستقطاب الطلبة المتميزين.

٤. أهداف الميزة التنافسية

تسعى المؤسسات من خلال بناء الميزة تنافسية لتحقيق أهداف عديدة من أهمها: (محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم،٢٠١٥، ٢٤٤):

- تحديد المهارات المطلوبة من مخرجات الجامعة لسوق العمل سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى.
- تحسين المركز التنافسي للجامعة بين مثيلاتها.
- تشجيع نشر الأبحاث المتميزة في مجالات علمية عالمية.
- إحداث تعاون بين الجامعة والهيئات العلمية بالخارج في مجال تبادل أعضاء هيئة التدريس والمنح والمجالات الأخرى ذات العلاقة.
- إيجاد فرص تسويقية جديدة، ودخول مجال تنافسي جديد كالتعامل مع نوعية جديدة من العملاء أو نوعية جديدة من المنتجات والخدمات.
- تكوين رؤية مستقبلية جديدة للأهداف التى تريد المؤسسة بلوغها وللفرص الكبيرة التى ترغب في اقتناصها.

٥. أهمية الميزة التنافسية للجامعات :

يمكن توضيح أهمية الميزة التنافسية للجامعات فيما يلى (محمد صبرى الحوت وآخرون،، ٢٠١٥م،١٤٨):

أ. تسهم الميزة التنافسية في توثيق العلاقات بين الجامعات والقطاع الصناعى من خلال الأبحاث والمشاريع المشتركة ورعاية المبدعين والباحثين بما يحقق التقدم للقطاع الصناعى والفائدة المادية والعلمية للجامعات.

ب. تحقيق الجامعة لمستوى عال في التنافسية يجعلها تستطيع اجتذاب أكبر عدد من المستفيدين من الخدمات التى تقدمها الجامعة مما يحقق لها عائد مادى.

ج. تحسين السمعة والمكانة الأكاديمية للجامعة وذلك نظراً لمواءمتها لمتطلبات التنمية وسوق العمل، ومتابعتها للمستجدات العالمية خصوصاً في المجالات العلمية والتكنولوجية.

د. تسمح الميزة التنافسية للجامعات المحلية بالانتشار في الخارج بشرط تقديم خدمات تعليمية تمكنها من ذلك.

هـ. وتسهم أيضاً في إلزام الجامعات بتطوير وبناء نظم للمعلومات(معلومات عن الجامعة كمنظومة، ومعلومات عن البيئة الخارجية ومتطلباتها، ومعلومات عن الجامعات المنافسة لها لمعرفة نقاط القوة والضعف لديهم)، فامتلاك المعلومة يعد قوة فاعلة في التنافس بين الجامعات.

وبذلك فإن أهمية الميزة التنافسية تنبع من الفوائد التى تعود بها على الجامعة، فهى تساعد الجامعة على التميز عن باقى الجامعات، وتحقق الجودة لمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، وتمكنها من مواكبة التطورات المحلية والعالمية مما يساعدها على جذب أكبر عدد من المستفيدين من الخدمات التعليمية والبحثية مما يوفر لها العائد المادى الذى يساعدها على البقاء والاستمرار، ولتحقيق الميزة التنافسية تمر المؤسسة بمراحلة متتالية تمثل دورة حياة الميزة التنافسية .

٦. مراحل الميزة التنافسية بالجامعات

يمكن توضيحها فيما يلى (آسية رحيل، ٢٠١٠، ٥٢):

أ –مرحلة التقدم: تعد أطول المراحل بالنسبة للجامعة التى تحاول أن تحقق ميزة تنافسية؛ لكونها تحتاج الكثير من التفكير والاستعداد البشري المادي والمالي، والعمل وفق معايير للأداء والتقييم المستمر للتحسين والتطوير. ومع تلقى سوق العمل لخريجين مؤهلين، ومع تطبيق الأبحاث العلمية لتلك الجامعة في تنمية المجتمع وحل مشكلاته، ومع تحقيق رضا مجتمعى عن خدمات الجامعة تنتشر وتتسع تلك الميزة أكثر فأكثر.

ب –مرحلة التبني : في هذه المرحلة تكون الجامعة في حالة استقرار نسبى للميزة المحققة مع مراعاة ورصد أى تغييرات تمثل تهديداً لهذا الاستقرار ولهذا الوضع التنافسي باعتبار أن الجامعات المنافسة بدأت في التركيز عليها.

ج– مرحلة التقليد: تتسم هذه المرحلة بتراجع مستوى وحجم الميزة التى تم تحقيقها وتتجه شيئا فشيئاً إلى الركود، لكون المؤسسات الأخرى بدأت في تقليد تلك الميزة وبمستوى أعلى من الجودة وأقل في التكلفة، وبالتالى تراجع أسبقيتها عليهم، ومن ثمة انخفاض في مستوى الخريج فيها وانكماش في مخرجاتها الأخرى وضعف مستوى رضا أصحاب العمل، وبعامة تراجع فرصها أمام الجامعات الأخرى.

د –مرحلة الضرورة : في هذه المرحلة يصبح ضرورياً وحتمياً تحسين الميزة الحالية وتطويرها بشكل سريع، أو إنشاء ميزة تنافسية جديدة على أسس تختلف تماماً عن أسس الميزة الحالية، لأنه تم تقليدها من قبل جامعات منافسة. وإذا لم تتمكن الجامعة من التحسين أو الحصول على ميزة جديدة، فإنها تفقد أسبقيتها، وعندها يكون من الصعوبة العودة إلى التنافس من جديد.

٧. مصادر الميزة التنافسية للجامعات

تشير مصادر الميزة التنافسية إلى مواطن التميز التى يمكن أن تحقق من خلالها الجامعة التفوق والمكانة بين باقى الجامعات، ويمكن تصنيفها إلى عدة مجالات، وهذه المجالات منها ما يتعلق بمدخلات الجامعة، ومنها ما يتعلق بعملياتها، ومنها ما يتعلق بمخرجاتها، وفيما يلى بيانها على النحو التالى:

أ. مصادر الميزة التنافسية المتعلقة بمدخلات الجامعة، وتتضمن:

- الموارد البشرية: وتتمثل في أعضاء هيئة التدريس والطلبة والموظفين العاملين بالجامعة، إذ يعزى نجاح العديد من المؤسسات إلى ما تملكه المؤسسة من مهارات ومقدرات بشرية، حيث أن لها دوراً كبيراً في إيجاد وتطبيق التكنولوجيا فضلاً عن أنها عنصر غير قابل للمحاكاة أو التقليد بشكل سريع وسهل من قبل المنافسين لذا فهى تعد من أولويات تحقيق الميزة التنافسية لأنها قادرة على إدارة باقى عناصر الميزة التنافسية، ولذلك على الجامعة أن تأخذ في الاعتبار سياسة القبول في الجامعات، وأنظمة تقويم الطلبة، وسياسات استقطاب أعضاء هيئة التدريس، ومتابعة أدائهم وتقويمهم(أسامة زين العابدين عثمان ومنال موسى سعيد،٢٠١٥، ٦٧٢).
- المصروفات(أسعار الخدمات التعليمية والبحثية): فيمكن تنمية تنافسية الجامعة على أساس مصروفات البرامج، والقدرة على تقديم تخفيضات وتسهيلات للطلبة فكلما كانت مصروفات البرامج والخدمات متناسبة مع ما تقدمه الجامعة للطلبة من جودة كلما زاد إقبال الطلبة على الالتحاق بالجامعة، وزادت تنافسيتها.
- التجهيزات المادية: وتتمثل في تجهيزات الأبنية، والقاعات ومدى ملاءمتها للعملية التعليمية وذلك حرصاً على راحة الطلبة، وكلما كانت الجامعة مجهزة بأحدث المعامل، وأحدث مصادر المعرفة بالمكتبات ، والقاعات يتوافر بها وسائل تكنولوجية حديثة زادت تنافسية الجامعة لأنه بتوافر البنية التحتية الجيدة والحديثة زاد احتمال الابتكار والإبداع في الخدمات التى تقدمها الجامعة (دينا سعيد عبد الحميد، ٢٠١٥، ٢٥).
- الوسائل التكنولوجية: قد تتمتع الجامعة بالتنافسية بسبب استخدامها لوسائل تكنولوجية تساعد على تحقيق جودة عالية وتوفر في التكلفة (أمنية غريب، ٢٠١٥،٤٦).
- البرامج الدراسية التى تقدمها الجامعة: فهى المسئولة عن صقل مهارات الخريجين وجعلهم أجدر على المنافسة مع خريجى الجامعات الأخرى، وقادرين على مواجهة متطلبات سوق العمل، فكلما كانت البرامج التى تقدمها الجامعة تتسم بالجودة زادت تنافسية الجامعة عن غيرها من الجامعات (محمد الصديق العطايا إبراهيم، ٢٠١٥، ١١٧).

وبذلك فإن الجامعة قد تتمتع بالتنافسية نظراً لأن لديها موارد بشرية ذات قدرات ومهارات عالية أو لأنه يتوافر بها بنية تحتية تتسم بالحداثة أو لأنها تقدم برامج تساعد على إنتاج طلبة قادرين على مواجهة متطلبات سوق العمل، ويسهمون في تنمية مجتمعهم أو لأن لديها وسائل تكنولوجية حديثة تساعد على سهولة التواصل مع الطلبة أو المستفيدين من الخدمات(التعليمية أو البحثية) للجامعة.

ب. مصادر الميزة التنافسية المتعلقة بالعمليات التى تقوم بها الجامعة:

لا تقتصر مصادر التنافسية على المصادر السابقة فقط، ولكن توجد مصادر أخرى تتعلق بالعمليات التى تقوم بها الجامعة، وهى كما يلى (سارة عبد المولى المتولى إبراهيم، ٢٠١٤، ٣٠):

- عملية التدريس: وهى المهمة الأولى للجامعة وتهدف إلى تحويل المدخلات البشرية إلى كفاءات ذات قدرات معينة يمكنها أن تمارس دورها في خدمة المجتمع وتساهم في تنميته، وقد تتمتع الجامعة بالتنافسية نظرا لأنها تقوم بعملية تدريس تركز على تزويد الطلبة بمزيج من المعارف والمهارات والسلوكيات التى تجعلهم قادرين على مقابلة احتياجات سوق العمل، والقدرة على المنافسة مع غيرهم من خريجى الجامعات الأخرى سواء المحلية أو الدولية.
- عملية الترويج: فالتنافسية قد تكون نابعة من طريقة تصميم وتنفيذ عملية الترويج (الإعلان) وعدد الوسائل التى يتم الاعتماد عليها، فكلما اعتمدت على وسائل أكثر للإعلان عن البرامج التى تقدمها(برامج الساعات المعتمدة، والتعليم المفتوح، والدراسات العليا)والقيمة التى ستضاف للطالب عند الالتحاق بالجامعة والدراسة بها زادت فرصة الجامعة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الطلبة وجذبهم للدراسة بها.
- القدرة على الاستجابة للمتغيرات: وتتمثل هذه المتغيرات في تفضيلات المستفيدين، والتغيرات البيئية والتكنولوجية المحيطة، فكلما كانت الجامعة أكثر قدرة وسرعة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومتطلبات الطلبة ومتابعة للتغيرات التكنولوجية، وقادرة على الاستفادة منها فيما تقدمه من برامج وخدمات كانت أكثر قدرة على المنافسة مع غيرها من الجامعات.

ج. المصادر المتعلقة بمخرجات الجامعة:

وتتمثل مصادر الميزة التنافسية المتعلقة بمخرجات الجامعة فى (عثمان بن عبدالله الصالح، ٢٠١٢، ٣٠١):

- البحث العلمى: يمكن للبحث العلمى أن ينمى تنافسية الجامعات وذلك من خلال ربط البحث العلمى بمشكلات المجتمع المحلى وعقد الشراكات مع مراكز البحوث ومؤسسات القطاع الحكومى والخاص مما يعزز من دور الجامعة داخل المجتمع ويجعلها أداة محورية في حل مشكلات المجتمع والمساهمة في تطويره وتنميته، فالبحث العلمى يمثل عاملاً أساسياً في إنتاج المعرفة وتطويرها كما أنه أصبح يمثل ركيزة لتميز الجامعات.

ويمكن للبحث العلمي وإنتاج المعرفة تعزيز تنافسية مؤسسات التعليم العالي من خلال (توفير الموارد اللازمة للبحث العلمي، ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع وزيادة رصيد المعرفة الإنسانية، بناء مراكز البحوث المتخصصة، التركيز على النشر العلمي في المجلات الدولية المعترف بها، عقد التحالفات الإستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص).

- الخريجين: كلما كان الخريج الذى تنتجه الجامعة مزوداً بالمعارف والمهارات والكفايات التى تساعده على الاندماج في عالم الأعمال، وتنمى قدرته على اتخاذ القرار، وأن يكون قادراً على البحث عن المعرفة، وأن يتكيف مع ما يستجد من أحداث وأن يكون قادراً على العمل الجماعى كلما زادت قدرة الخريج على التنافس مع خريجى الجامعات الأخرى وبالتالى تزداد تنافسية الجامعة مع باقى الجامعات، وهناك مؤشرات عديدة لقياس الميزة التنافسية بالجامعات والتى من خلالها يمكن التحقق من واقع الميزة التنافسية بها، وهى ما سيتم عرضها الفقرة التالية .

٨. مؤشرات قياس الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم الجامعى:

تعبر مؤشرات التنافس عن مدى اتساع وانتشار دائرة أنشطة وعمليات ومخرجات المؤسسة التعليمية بغرض تحقيق مزايا تنافسية، ويمكن تصنيف تلك المؤشرات إلى عدة مجالات، يمكن عرضها فيما يلى (محمود عبد المجيد عساف، ٢٠١٥، ١٢٠):

المجال الأول/ البحث والاكتشاف ويتضمن مؤشرات مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس وتنوع الكليات وبرامجها، ويتمثل ذلك أيضاً في نتائج الدراسات العلمية على مستوى الماجستير والدكتوراه أو نتائج الأبحاث الفريقية أو الفردية لأعضاء هيئة التدريس، وما يتم تطبيقه منها على مستوى تحسين الخدمات المجتمعية الصناعية والتجارية والزراعية والطبية وغيرها من المجالات، كما يظهر هذا البعد في عدد الجوائز العلمية العالمية التى يحصل عليها أعضاء المؤسسة والتى تخصص للمتميزين في إنتاج المعرفة، ويمثل النشر الدولى للأبحاث والكتب في المؤسسات والمجلات العلمية المصنفة عالمياً على أنها مصادر لتبادل المعرفة الجديدة من مؤشرات التميز التى تشير إلى مؤسسة التعلم.

المجال الثانى/ يرتبط بالخدمة العامة ويتعلق برضا المجتمع ومشاركتها في الأنشطة العامة، فتحقيق الشراكة المجتمعية وتوفير التعليم والتدريب وربط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج المختلفة،يعزز من دورها داخل المجتمع ويجعلها أداة محورية في حل مشكلات المجتمع والمساهمة في تطويره وتنميته،

المجال الثالث/ هو التعليم والتعلم ويتضمن مؤشرات تتعلق بجودة الطلبة وتنوعهم، ويتحقق هذا المؤشر إما من خلال انتشار فروع للمؤسسة في عدة دول ومناطق جغرافية متنوعة ومختلفة المستوى التنموى، حيث تقدم المؤسسة خدماتها التعليمية والبحثية والمجتمعية، ومن ثم يسمح هذا بتحقيق مزايا

تنافسية من خلال تقديم خريجين دوليين مؤهلين لسوق العمل في عدة مناطق جغرافية، وقد يظهر هذا البعد في عدد المنح الدراسية والبحثية والاتفاقات الدولية التى تقدمها المؤسسات العالمية المتميزة لمؤسسة ما إيماناً منها من تلك المؤسسة المتلقية للمنح على مستوى منافس ويمكنها أن تشارك في إنتاج المعرفة، ويظهر هذا البعد الانتشارى في عدد الخريجين في المؤسسة الذى يحظى بفرص عمل دولية.

المجال الرابع/ الموارد البشرية حيث تمثل مصدر قوة أى مؤسسة وفي مؤسسات التعليم العالى خاصة باعتبارها مؤسسات معرفية، والمعرفة تقوم في الأساس على رأس المال الفكرى، ويمكن أن تساهم الموارد البشرية في اكتساب المؤسسة للميزة التنافسية إذا توفر فيها شرطان هما أن تكون الموارد البشرية ذات جودة عالية، وأن تتميز إدارة تلك الموارد بالطابع الإستراتيجي، وتتمثل مهارات الموارد البشرية في تحقيق تنافسية التعليم العالى من خلال: التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات – التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها– القدرة على التعاون والعمل الجماعى– الإبداع والابتكار– التنوع في الثقافات والاتجاهات– مهارات القيادة– مهارات الاتصال الشفهية والمكتوبة– الالتزام بأخلاقيات العمل واحترافية الأداء– الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقيات العامة.

بالإضافة للمجالات السابقة كمؤشرات لقياس التنافسية بين الجامعات، يوجد مؤشر آخر هام وهو:

المجال الخامس التصنيفات العالمية للجامعات / وقد ظهرت العديد من التصنيفات العالمية للجامعات ومنها (تصنيف شنغهاى، وتصنيف ويبومتركس، وتصنيف كيو إس، التايمز)، والتى كان الهدف منها هو ترتيب الجامعات عالمياً على حسب مستوى تنافسيتها، وذلك وفقاً لمؤشرات معينة ولكل تصنيف من هذه التصنيفات المؤشرات الخاصة به (سارة عبد المولى المتولى إبراهيم، ٢٠١٤، ٣٧).

ثانياً: نماذج من التصنيفات العالمية للجامعات

تعد التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها تجربة حديثة نسبياً حيث ظهرت مع بداية مطلع الألفية الثالث، ولكنها انتشرت في الأوساط الأكاديمية انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة بهدف ترتيب الجامعات على مستوى العالم على أساس معايير موضوعية، وفيما يلى توضيح أهمية التصنيف العالمى للجامعات في النقاط التالية:

١. ينظر إلى أنظمة تصنيف الجامعات على أنها عنصر مساعد للطلبة في عملية اختيار الجامعة المناسبة للالتحاق بها، ولأرباب العمل في عملية انتقاء الخريجين وتوظيفهم في مؤسساتهم،كما تستخدم الحكومات هذه التصنيفات لتقويم التقدم الذى تحرزه جامعاتها، وبالتالى يسعى الطلبة والباحثون للالتحاق بالجامعات التى تظهر في مراتب متقدمة على القوائم التصنيفية(محمد عبد الرازق إبراهيم،٢٠١٣، ٩٢).

٢. يعتبر التصنيف العالمى مؤشر رصد وبيان توثيق لما يحدث من تغيرات بمرور الزمن في مؤسسات التعليم العالى على المستويين الإقليمى والدولى، فهى تعد أبرز وسائل تقييم التعليم العالى والبحث العلمى في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث أوجدت هذه التصنيفات أدلة حيادية للمقارنات المرجعية الشفافة والنزيهة بين واقع هذا القطاع في شتى ربوع العالم.

٣. رفع القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالى وذلك من خلال توضيح مكانتها في ترتيب الجامعات في المحيطين الإقليمى والعالمى وتقييم أدائها مقارنة ببقية المؤسسات، فهى تعتبر محفزاً لرفع مستوى التنافسية فيما بينها(Anthipi Pouris& Anastassios Pouris, 2010,515).

٤. دعم وتفعيل عمليات الترويج وتسويق مخرجات البحث العلمى لمختلف مؤسسات التعليم العالى محلياً ودولياً وهو ما من شأنه أن يضمن ارتفاع حجم الطلب على مخرجات المؤسسات الرائدة وزيادة عروض التعاون المقدمة لها.

٥. تبحث في إشكالية جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالى، والتى تعد الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أى دولة سواء كانت متقدمة أو نامية.

٦. نشر ثقافة العالمية بين كافة العاملين والمنتسبين لمؤسسات التعليم العالى على تباين مستوياتهم(أساتذة، طلبة، رؤساء أقسام، عمداء كليات...)، وجعلها هدفاً إستراتيجيا لتحقيق الريادة العالمية (كريمان بكنام صدقى عبد العزيز،٣٠٩،٢٠١٥).

وتتنوع تصنيفات الجامعات باختلاف المنهجيات والمعايير التى تستند إليها وفيما يلى عرض لأبرز التصنيفات العالمية للجامعات وهى التصنيف الصينى(شنغهاى)، وتصنيف ويبومتركس، وتصنيف QS، وذلك نظراً لعالميتها وشهرتها بين التصنيفات الأخرى، وتوضح وضع الجامعات المصرية في كل منها.

أ- تصنيف شنغهاى ARWU

يعد التصنيف الأكاديمى لجامعات العالم (Academic Ranking of World ARWU) من أوائل التصنيفات العالمية وأقدمها شيوعاً في الأوساط الأكاديمية، ويشتهر هذا التصنيف "بتصنيف شنغهاى" نسبة إلى جامعة جياو جونغ شنغهاى في الصين المسئولة عن إصداره(Imanol Ordorika,2015,7) ، وصدر أول تصنيف عالمى للجامعات عام ٢٠٠٣، وكان الهدف من إصداره معرفة موقع الجامعات الصينية بين جامعات العالم من حيث الأداء الأكاديمى والبحث العلمي، وقد حظى هذا التصنيف – في ذلك الوقت– باهتمام واسع من قبل الجامعات والحكومات ووسائل الإعلام الصينية والعالمية، واعتبرته بمثابة شهادة اعتراف بجودة التعليم في الجامعات التى حصلت على أماكن

متقدمة فيه، كما استعانت به هذه الجامعات في الترويج لها ولجذب الطلبة والدارسين للالتحاق بها(أسماء الهادى ابراهيم عبد الحى،٢٠١٤،٩٣).

منهجية التقويم:

يقوم هذا التصنيف بإصدار قائمة بأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم في شهر سبتمبر من كل عام، ويعتمد تصنيف شنغهاى على أربعة معايير رئيسة، لكل واحد منها وزن نسبي تبعا لمقدار أهميته وتأثيره في منظومة التقييم وهى كالتالى (شوقى قاسمى وصباح سليمانى، ٢٠١٦، ٨٩):

١. جودة التعليم: وتمثل نسبته ١٠% من المجموع الكلى لمؤشرات التقويم، وتقاس بعدد خريجى الجامعات الحاصلين على جوائز عالمية معترف بها، مثل جوائز نوبل و أوسمة فيلدز في الرياضيات.
٢. جودة المخرجات البحثية: وتقاس من خلال مؤشرين فرعيين يحوزان على حصة متساوية فيما بينهما قدرها ٢٠% لكل واحد منهما، بحيث يهتم المؤشر الأول منهما بمجموع المقالات المنشورة في دوريات علمية دولية محكمة في العلوم والطبيعة، أما المؤشر الفرعى الثانى فيستهدف الإحاطة بعدد المقالات والأوراق البحثية المنشورة في دليل النشر العلمى ودليل النشر في العلوم الاجتماعية.
٣. جودة أعضاء هيئة التدريس: وتتحدد هذه الجودة من خلال مؤشرين فرعيين يتمتع كل منهما بوزن نسبي قدره ٢٠% من مجموع التقييم الكلى، يتعلق الأول منها بأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز علمية ذات طابع دولى كجوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء والطب والاقتصاد أو أوسمة فيلدز في الرياضيات، أما الثانى فهو خاص بأعداد الباحثين الأكثر استشهاداً بأعمالهم العلمية ضمن واحد وعشرون تخصصاً علمياً.
٤. الأداء الأكاديمى مقارنة بحجم المؤسسة العلمية: ويحتسب هذا المؤشر المُقَدَّرة قيمته بـــ ١٠% من المجموع الكلى للتقييم بقسمة مجموع أوزان المؤشرات السابقة على عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في مجالات التخصص المحددة، وفي حالة تعذر الإلمام بحجم هيئة التدريس في مؤسسات بلد ما، فعملية التقييم تقتصر على احتساب أوزان المؤشرات السابقة فقط.

ب-تصنيف ويبومتركس (Webometrics):

يطلق على تصنيف الويبومتركس"Webometrics of Worled Universities"، ويقوم على إعداد هذا التصنيف معمل (Cyber metrics Lab)، وهو وحدة في المركز الوطنى للبحوث(National Research Council) بمدريد في أسبانيا (حيدر نعمة بخيت، ٢٠١١،١٤). وقد بدأ هذا التصنيف سنة ٢٠٠٤ بهدف حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمى المتميز على الإنترنت، ويتم إصدار هذا التصنيف في شهر يناير ويوليو

من كل عام، ويحصل معمل الإنترنت الدولى بأسبانيا على بيانات الجامعات المختلفة من خلال ما يتوافر من بيانات بمواقع هذه الجامعات على الشبكة الدولية، كما يهدف هذا التصنيف إلى تحفيز أعضاء هيئة التدريس ليكون لهم حضور على شبكة الإنترنت، والذى يعكس على نحو دقيق أنشطتهم وتعطيهم المجال لعرض أنشطتهم البحثية وجعلها متاحة لزملائهم أينما وجدوا، وتقليص الفجوة الرقمية الأكاديمية بين مختلف الجامعات، وإتاحة الوصول الميسر والسريع إلى المحتويات العلمية والمنشورات الأكاديمية وتعزيز النشر المفتوح للنتائج العلمية (محمد عوض البربرى،٢٠١٥، ٤٧-٤٨).

منهجية التقويم:

الشرط الأساسي الذى يتم مراعاته لاعتماد أى جامعة أو مركز بحث ضمن قوائم هذا التصنيف هو ضرورة توفرها على نطاق إلكترونى واحد على الأقل، أما تلك التى ليست لها مواقع إلكترونية فتستبعد آلياً من التصنيف، ويعتمد هذا التصنيف على مجموعة المؤشرات التالية (أحمد نجم الدين عيداروس، ٢٠١٥، ٤٠):

١. الوجود الشبكى(حجم الموقع على الإنترنت): ويحوز على ٢٠% من الدرجة النهائية، وهو يشير للعدد الإجمالى لصفحات الويب المستضافة في النطاق الالكترونى الرئيسى للجامعة، شاملة الصفحات الثابتة منها والمتحركة وذلك وفقاً لما تم رصده من قبل محركات البحث الشهيرة ك Google و Yahoo.
٢. الأثر/ الرؤية: ويشارك بنسبة تبلغ ٥٠% من درجة الجامعة في التصنيف، ويعبر هذا المعيار عن العدد الكلى للروابط الخارجية الفريدة لموقع الجامعة، وذلك من خلال أعداد مرات الرجوع لهذه الروابط من الأطراف المختلفة والذى تقيسه جهات محايدة ومتخصصة.
٣. الانفتاح المعرفي: ويشكل ١٥% من الدرجة، وهى تقيس توجه الجامعة للإسهام في بناء المحتوى المعرفي العالمى من خلال قياس مشاركة الجامعة في المكتبة الالكترونية لمحرك البحث الشهير جوجل www.scholar.google.com وذلك ضمن ملفات ذات طبيعة محددة كملفات ال PDF و DOC و PPT.
٤. تميز النشر العلمى: ويسهم بما نسبته ١٥% من الدرجة، فيقيس عدد الأوراق الأكاديمية المتميزة المنشورة في المجلات العلمية المرموقة، ويعد هذا مقياساً لجودة الإنتاج البحثى، ويتم الحصول على البيانات من قواعد البيانات العالمية مثل Scimago مع الاقتصار على أهم ١٠% من الأوراق العلمية التى استخدمت كمراجع في الدراسات والأبحاث الأخرى المنشورة.

ج - تصنيف كيو أس (QS(Quacquarelli Symonds:

تصنيف كيو إس للجامعات العالمية(QS World University Rankings)هو عبارة عن تصنيف سنوي للجامعات تنشره مؤسسة كواكوارلي سيموند(Quacquarelli Symonds QS) البريطانية التى تأسست عام ١٩٩٠، وهى شركة تعليمية مهنية ولها مكاتب رئيسة في كل من لندن وباريس وسنغافورة، وكذلك لها مكاتب فرعية أخرى متفرقة، وهذا التصنيف جزء من عملها تهدف منه تحديد الجامعات ذات المستويات التى ترقى من خلال أدائها الوطنى ورسالتها المحلية في مجتمعاتها إلى بلوغ مستوى عالمى ومقارنتها وتحديد مرتبتها ضمن أرقى الجامعات العالمية(سهام يس أحمد وجمعة سعد تهامى،١٩٦،٢٠١٢).

والهدف من هذا التصنيف: رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالى، والحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات وخاصة في تخصصات العلوم والتقنية وعمل مقارنة لأقوى ٥٠٠ جامعة من أصل (٣٠) ألف جامعة على مستوى العالم، و تحديد مراتبها لإصدار دليل للجامعات يساعد الطلبة وأولياء الأمور وكذلك الشركات المهنية على معرفة أفضل الجامعات الدولية(عائشة سيف الأحمدى، ٥٤٢،٢٠١٣). وصدرت أول قائمة عام ٢٠٠٤م بالاشتراك مع مجلة التايمز البريطانية، واستمرت الشراكة حتى عام ٢٠٠٩م ليستقل كل منهما (مجلة التايمز، وشركة كواكوارلي سيموند) بتصنيف جديد عام ٢٠١٠م (غادة حمزة الشربينى،٩٥،٢٠١٦).

منهجية التقويم:

يعتمد هذا التصنيف على المعايير والمؤشرات التالية (زياد بركات،٢٠١٦،3):

١. مؤشر تقويم النظير من خلال الخبراء: (٤٠%)الذى يعتمد على حكم النظراء في جامعات أخرى على البرامج الأكاديمية المماثلة، حيث يطلب من أساتذة جامعات مختلفة تحديد أفضل (٣٠) جامعة، على ألا تكون الجامعة التى يعملون بها من ضمنها أو أى جامعة من جامعات بلدهم
٢. البحوث والاستشهادات العلمية: (٢٠%)من خلال معدل النشر لبحوث أعضاء هيئة التدريس وتقاس بعدد مرات اقتباس باحثين آخرين من هذه البحوث.
٣. مؤشر تقويم جهات التوظيف للخريجين: (١٠%) ويتم من خلال استطلاع آراء جهات التوظيف عن خريجى الجامعات وتحديد الجامعة التى تفضل خريجيها للعمل فيها.
٤. مؤشر النظرة العالمية للجامعة: (١٠%) وتقاس من خلال نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب من العدد الكلى، ونسبة الطلبة الأجانب الملتحقين بالجامعة للمجموع الكلى للطلاب، وكذلك الشراكة مع جامعات دولية من خلال برامج البحوث والتعاون العلمى الدولى.
٥. مؤشر جودة التعليم: (٢٠%) ويقاس بنسبة الطلبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة.

ثالثاً: واقع المركز التنافسي للجامعات المصرية فى إطار التصنيفات العالمية للجامعات:

تمثل التصنيفات العالمية أهمية بالغة للجامعات حيث تعتبر مؤشراً عن مواقعها بين الجامعات العالمية وفقاً للمعايير التي بنيت عليها هذه التصنيفات؛ ولقد سعت الجامعات العالمية لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير التصنيفية لتحسين بيئتها التعليمية، ولتمكين طلابها من الإجادة في مجالات العمل المختلفة والمسابقات العلمية الدولية، وتحسين أداء أعضاء هيئاتها التدريسية، وإبراز إنجازاتها العلمية من خلال نشر بحوثها في المجلات والدوريات العلمية الرصينة، وحصد الجوائز العلمية وغيرها، لجذب الكثير من الاستثمارات لدعم أنشطتها العلمية وجذب أفضل الطلبة للالتحاق ببرامجها خصوصاً أن كثيراً من الطلبة في العديد من بلاد العالم يعتمد عليها كمصدر للمعلومات في اختيار الجامعات التى سوف يلتحقون بها على أساس تلك التصنيفات(شريف كامل شاهين،٢٠١٣،٦٨)، وفيما يلى بيان لترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات الثلاث التى سبق عرضها.

أ- المركز التنافسي للجامعات المصرية في تصنيف شنغهاى:

بتتبع نتائج تصنيف شنغهاى منذ نشأته نجد ظهور خمس جامعات عربية فقط في هذا التصنيف ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً، منها أربع جامعات سعودية (الملك سعود منذ عام ٢٠٠٩ إلى الآن، الملك عبد العزيزمنذ عام ٢٠١٢ حتى الآن، الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا منذ عام ٢٠١٣ إلى الآن، الملك فهد للبترول منذ عام ٢٠١٠ إلى الآن)، وواحدة مصرية(جامعة القاهرة)، وتعود بداية ظهور الجامعات المصرية في هذا التصنيف لعام ٢٠٠٦، فاحتلت الفئة من ٤٠١ ضمن أفضل ٥٠٠ على مستوى العالم فى الأعوام(٢٠٠٦، ٢٠١١، ٢٠١٣،٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٧،٢٠١٦،٢٠١٥)، أما في عام ٢٠٠٧ احتلت المركز ٤٠٣ من أفضل ٥٠١ جامعة على مستوى العالم، وخرجت جامعة القاهرة من هذا التصنيف فى الأعوام التالية(٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)، ولم تظهر أى جامعة مصرية أخرى في ذلك التصنيف منذ إنشائه، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى:(http://www.shanghairanking.com)

موقع جامعة القاهرة منذ ظهورها في تصنيف شنغهاى في الفترة من ٢٠٠٦- ٢٠١٧م

العام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الترتيب	-٤٠١ ٥٠٠	-٤٠٣ ٥١٠	-	-	-	-٤٠١ ٥٠٠	-٤٠١ ٥٠٠	-٤٠١ ٥٠٠	-٤٠١ ٥٠٠	-٤٠١ ٥٠٠	-٤٠١ ٥٠٠	-٤٠١ ٥٠٠

ب- المركز التنافسي للجامعات المصرية في تصنيف ويبومتركس الأسبانى:

بالاطلاع على نتائج تصنيف ويبومتركس، يمكن توضيح موقع الجامعات المصرية بأحدث إصدار في هذا التصنيف يناير ٢٠١٨م من خلال الجدول التالى:

()http://www.webometrics.info/en/aw/Egypt

جدول يوضح موقع الجامعات المصرية في تصنيف الويبومتركس لعام ٢٠١٨م

الجامعة	الترتيب العالمى	الترتيب المحلى
جامعة القاهرة	٧٦٤	١
جامعة الإسكندرية	١٢٠٤	٢
الجامعة الأمريكية بالقاهرة	١٣٠٨	٣
جامعة المنصورة	١٣٥١	٤
جامعة عين شمس	١٥٢٢	٥
جامعة أسيوط	١٧٩٣	٦
جامعة بنها	١٨٠٢	٧
جامعة الزقازيق	١٨٩٩	٨
جامعة طنطا	٢١٦٣	٩
جامعة الأزهر	٢١٨٠	١٠

ويتضح من الجدول السابق أن الجامعات المصرية قد غابت عن قائمة أفضل ٧٠٠ جامعة على مستوى العالم، وظهرت الجامعات المصرية في هذا التصنيف في مراكزمتأخرة، والجدول التالى يعرض ترتيب أفضل عشر جامعات عربية ظهرت في تصنيف ويبومتركس والذى تم إعداده بالإطلاع على نتائج هذا التصنيف (http://www.webometrics.info/en/Arab_world).

جدول يوضح ترتيب أول عشر جامعات عربية في تصنيف ويبومتركس لعام ٢٠١٨م

الجامعة	الترتيب العالمى	الترتيب على مستوى الدول العربية
جامعة الملك سعود	٤٢٤	١
جامعة الملك عبد العزيز السعودية	٥١٠	٢
جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا	٥٩٠	٣
جامعة القاهرة	٧٦٤	٤
الجامعة الأمريكية ببيروت	٨٠٣	٥
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية	٨٥٢	٦
جامعة الإمارات العربية المتحدة	١١٣٤	٧
جامعة قطر	١١٦٥	٨
جامعة الإسكندرية	١٢٠٤	٩
جامعة الأردن	١٢٢٠	١٠

ومن خلال عرض الجدولين السابقين يتبين احتلال جامعة القاهرة الترتيب ٧٦٤عالمياً والمركز ٤ عربياً والأول محلياً، واحتلال جامعة الإسكندرية المركز ١٢٠٤ عالمياً والتاسع عربياً والثانى محلياً، واحتلت جامعة المنصورة الترتيب ١٣٥١ عالمياُ والرابع محلياً ولم تظهر في أول عشر جامعات عربية في تصنيف ويبومتركس.

ج- المركز التنافسي للجامعات المصرية في تصنيفQS:

ولم تتضمن القائمة المعلنة لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم في تصنيف كيو إس لعام ٢٠١٨م إلا على جامعة مصرية واحدة وهى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وظهرت بعض الجامعات المصرية في هذا التصنيف ولكن في مراكز متأخرة، فكانت الجامعة الأمريكية في المركز الأول محليا على مستوى الجامعات المصرية وكانت في المركز رقم ٣٦٥ عالمياً، ثم جاءت جامعة القاهرة في المركز الثاني محليا والمركز ٤٨١ ضمن أفضل٦٠٠ جامعة عالمياً، وجاءت في المركز الثالث جامعة عين شمس بترتيب ٧٠١ عالمياً، وجاءت في المركز الرابع جامعة الإسكندرية بترتيب ٧٥١عالمياً، وأخيراً جاءت جامعة الأزهر في المركز الخامس محلياً والمركز رقم ٨٠١ عالميا. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى:

https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-(rankings/2018)

جدول يوضح موقع الجامعات المصرية في تصنيف كيواس يناير ٢٠١٨م

م	الجامعة	الترتيب العالمى
١	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	٣٦٥-٤٠٠
٢	جامعة القاهرة	٤٨١-٦٠٠
٣	جامعة عين شمس	٧٠١-٧٥٠
٤	جامعة الإسكندرية	٧٥١-٨٠٠
٥	جامعة الأزهر	٨٠١-١٠٠٠

ومن خلال العرض السابق لموقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، يتضح أن الجامعات المصرية مازالت بعيدة عن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، وأن دخول بعض الجامعات المصرية لهذه التصنيفات العالمية وتحقيق بعضها لمراكز على الرغم من أنها متأخرة نسبياً، إلا أنها تدل على اهتمام بعض تلك الجامعات بالمنافسة العالمية، مما جعلها تتهيأ لهذا السبق العالمى في حين مازالت جامعات مصرية كثيرة خارج المنافسة، وهناك مجموعة من العوامل التى ربما

تقف وراء تراجع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات سوف تقوم الباحثة بعرضها فيما يلى:

عوامل تراجع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات

عوامل خاصة بالتصنيفات العالمية:

١. تحيز التصنيفات للغة الإنجليزية: يعد اعتماد التصنيفات العالمية للجامعات على اللغة الإنجليزية في تقييمها لجامعات العالم من أبرز الانتقادات التى وجهت لهذه التصنيفات فغالبية هذه التصنيفات وعلى رأسها تصنيف شنغهاى تعتمد على الأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية في مجلات دولية، وهى بذلك تتجاهل الأبحاث المنشورة بلغة الدول غير الناطقة بالإنجليزية وخاصة تلك التى تتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى اعتماد غالبية التصنيفات العالمية على معيار الاستشهادات أو الاقتباسات من الأوراق البحثية المنتجة من قبل الجامعة أو أعضاء هيئة التدريس بها والتى يتم قياسها أيضاً من قبل هيئات وقواعد بيانات تعتمد الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية بما يقلل من الوزن النسبى لهذا المعيار في الجامعات العربية (بشار حميص، ٢٠١١،٥٣).

٢. اعتماد التصنيفات على التحليل الكمى للمخرجات العلمية؛ حيث تشترك غالبية التصنيفات العالمية للجامعات في اعتمادها على التحليل الكمى للمخرجات العلمية للمؤسسة الأكاديمية وتجاهل بقية جوانب العملية التعليمية من مدخلات وعمليات، كما لا تعطى اهتماماً واضحاً للتحليل النوعى لكافة جوانب العملية التعليمية والبحثية في أداء الجامعة.

٣. تجاهل التصنيفات للجامعات ذات الطبيعة التعليمية، حيث تركز التصنيفات العالمية للجامعات على البحث العلمى في الجامعات والتى تعير أوزاناً نسبية عالية للبحث العلمى على حساب المعايير الأخرى للتصنيف (سعيد الصديقى، ٢٠٠٨، ٦٦).

٤. غياب الاقتناع بأهمية التصنيفات العالمية للجامعات حيث تقف الجامعات المصرية مواقف متباينة تجاه مدى أهمية التصنيفات العالمية وضرورة الاحتكام إليها، فهناك من يرى أنها مؤشر مهم برغم الانتقادات التى تطول معاييرها وأسسها المنهجية، وفي المقابل هناك من لا يقيم لها وزناً بل ويعدها من عوامل التشويش وتشويه الصورة الحقيقية للجامعات العربية (أمل صقر، ٢٠١١، ٦٠).

عوامل خاصة بالجامعات المصرية:

١. زيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات المصرية، حيث يعد ارتفاع الكثافة الطلابية أحد أهم الأسباب التى تهدد الجامعات المصرية بالتراجع، لأن ارتفاع الكثافة الطلابية في المدرجات يؤثر على استخدام البنية الأساسية للجامعة من جهة، كما يؤثر من

جهة أخرى على قدرة الطلبة على الاستيعاب للمناهج الدراسية، وحيث أن الخريج يعد المنتج الأساسى للجامعة فإنه يترتب على ما سبق انخفاض كفاءة العملية التعليمية، وهو ما ينعكس سلباً على أداء الخريجين بعد تخرجهم.

٢. ارتفاع نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على مستوى الجامعات المصرية؛ حيث أنه من الصعب تخريج هيئات التدريس المؤهلة بنفس سرعة تخريج الطلبة، حيث تصل النسبة في بعض الكليات في أحيان كثيرة إلى (١:١٠٠)، ولاشك أن هذه النسب العالية لا تكفل الحد الأدنى من التفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس(أسامة محمود قرنى وإبراهيم مرعى العتيقى،٢٠١٢، ٢٩٢)، ويعد ارتفاع نسبة الطلبة / أعضاء هيئة التدريس من أسباب تراجع الجامعات المصرية وفقاً للمعيار الخاص بحجم الجامعة في تصنيف شنغهاى، وكذلك وفقاً للمعيار الخاص بجودة التعليم (نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس) في تصنيف كيو إس.

٣. ضعف شئون أعضاء هيئة التدريس، وتتعلق هذه النقطة بمستوى إعداد أعضاء هيئة التدريس ونظم ترقيتهم، ونظام البعثات الداخلية والخارجية، وغير ذلك من الأمور التى ساهمت في تراجع الجامعات المصرية عن المتوقع منها.

٤. انخفاض عدد الأبحاث العلمية المنشورة للجامعة، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة نشر هذه الأبحاث مرتفعة بالنسبة لدخل أعضاء هيئة التدريس، كما أن الجامعة لا تمول نشر الأبحاث العلمية في مجلات عالمية وبالتالى ينعكس ذلك على كفاءة الأبحاث المنشورة، وضعف الاتصال بين الجامعة كمنشأة للبحث العلمى ومؤسسات المجتمع المدنى في إصدار أبحاث ترقى إلى المستوى اللائق وتجد التمويل المناسب مما يساعد بدوره على خفض تكاليف النشر (عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ومروة سمير حجازى، ٦٣٢،٢٠١٠).

٥. انخفاض مستوى جودة الخريجين، حيث إن جودة الخريجين عامل مهم في تحديد مرتبة المؤسسة التعليمية، لكن هناك العديد من نقاط الضعف في هذا المجال والتى تتمثل في(حامد عمار، ٢٠٠٦، ٣٠-٣١):

أ. تخريج نوعية من الطلبة لا تواكب متطلبات العصر الذى تعيشه، و لا تعى قيمة البحث العلمى لاعتمادها على التلقين والحفظ، فهى نوعية غير قادرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل ومستجدات العصر.

ب. ضعف الاهتمام بتطوير مناهج التعليم الجامعى حتى تناسب الخريج الحديث، بالإضافة إلى ضعف أساليب تقييم الطلبة حيث يتم تقييمهم من خلال الامتحانات فقط وهو أسلوب لا يمكن الحكم به على كفاءة الخريجين.

ت. ضعفة البنية التحتية من معامل ومكتبات وغيرها.

ث. التركيز على الكم دون الكيف مع إهمال الجودة التعليمية، فهناك عدد كبير من المناهج التى يلتزم بها الطالب حتى يتم تخرجه دون اختيار منه مما يؤثر بالسلب على كفاءة الخريج.

ومن خلال العرض السابق لأبعاد الميزة التنافسية ونماذج من التصنيفات العالمية للجامعات وبيان واقع المركز التنافسى للجامعات المصرية منها، قامت الباحثة بوضع تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بها.

رابعاً: تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية:

من منطلق الهدف الرئيس للبحث الحالى يتمثل فى بناء تصور مقترح يمكن من خلاله دعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء بعض التصنيفات العالمية، سيتضمن هذا التصور: فلسفته، وأهدافه، ومحاور، وآليات تنفيذ.

فلسفة التصور المقترح

- تقوم فلسفة التصور المقترح على أساس أن مؤسسات التعليم الجامعى بمصر إحدى المؤسسات المسئولة عن تحقيق نهضة المجتمع من خلال ما تقدمه من مشروعات وأبحاث علمية .
- كما تأتى فلسفة التصور المقترح من منطلق أن دعم الميزة التنافسية للجامعات ليست هدفاً فى حد ذاته، وإنما هى وسيلة لتحقيق هدف أعمق هو محاولة الإرتقاء بكفاءة هذه المؤسسات وتحسين ترتيبها فى قوائم التصنيفات العالمية.

أهداف التصور المقترح

- وضع خطوط عريضة لدعم الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم الجامعى، وتحديد الجهات المشاركة فى هذا الدعم.
- تقديم بعض الآليات التى يمكن أن تعتمد عليها مؤسسات التعليم الجامعى لتحسين موقع الجامعات المصرية بالتصنيفات العالمية.

محاور التصور المقترح

يتضمن التصور المقترح عدداً من المحاور الأساسية يختص كل محور منها بعنصر من عناصر منظومة العمل داخل مؤسسات التعليم الجامعى، وأهم آليات تطوير هذا العنصر، وتتمثل هذه المحاور فيما يلى:

المحور الأول :تطوير منظومة البحث العلمى بالجامعات :

البحث العلمى فى الجامعات المصرية يكاد يفقد فاعليته وذلك لانفصال كثير من موضوعاته عن المشكلات التى تعانى منها قطاعات الإنتاج والخدمات، وأيضاً إغفال الجامعات لمهمة البحث العلمى وتوجيه أغلب جودها نحو مهمتها التعليمية، إذ أن معظم أساتذة الجامعات يعزفون عن البحث العلمى إلا لأغراض الترقية، ولذلك من المهم تطوير منظومة البحث العلمى من أجل رفع الميزة التنافسية للجامعات المصرية والإرتقاء بتصنيفها العالمى من خلال الآليات التالية:

- **تفعيل جوائز التميز لأفضل بحث فى مجالات العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.**
- **دعم الجامعات المصرية للمشروعات البحثية المشتركة مع بعض الجامعات الأجنبية المتميزة.**
- **مطالبة الحكومة بزيادة ميزانية البحث العلمى والمشروعات البحثية اقتداءاً بالدول المتقدمة التى تخصص ميزانية عالية للبحث العلمى اعترافاً بدوره فى تنمية المجتمع وتطويره.**
- **وضع خطط لتسويق البحث العلمى واجتذاب التمويل من مؤسسات الإنتاج.**
- **وضع خطة بحثية شاملة للبحث العلمى فى ضوء احتياجات المجتمع المصرى.**
- **عقد اتفاقيات مع دور النشر العربية والعالمية ومع مراكز البحوث العربية والعالمية للحصول على الكتب الحديثة والدوريات**
- **تشجيع الأساتذة على المشاركة فى المؤتمرات العربية والدولية من أجل تبادل الخبرات فى المجال العلمى**
- **إعادة النظر في المهام التى تلقى على عاتق أعضاء هيئة التدريس، وإحداث نوع من التوازن بين التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، مع زيادة عدد الساعات المخصصة للبحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس المشهود بكفاءتهم البحثية.**
- **تنمية مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عن طريق التدريب المستمر.**
- **دراسة خبرات وتجارب الجامعات العالمية في إدارة وتمويل البحث العلمى، وتخصيص جزء كبير من إجمالى الناتج القومى لإجراء البحوث التطبيقية أسوة بالدول الرائدة في مجال البحث العلمى.**
- **تشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر بحوثهم فى مجلات دولية محكمة.**
- **تقديم دورات وبرامج تدريبية لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس فى البحث العلمى .**
- **اجتذاب الطلاب ذوى القدرات المتميزة للالتحاق ببرامج الدراسات العليا وذلك من خلال اهتمام هذه البرامج بإشباع رغبات الطلاب وربطها بسوق العمل وبمشكلات المجتمع ومتابعة لأحدث التغيرات والاتجاهات العالمية.**

- تطوير المعامل والمراكز البحثية التابعة للجامعات وتزويدها بالإمكانيات المناسبة وفقاً للمعايير المحلية والعالمية.
- مراجعة التشريعات وتعديلها بما ييسر لعضو هيئة التدريس الحصول على إجازة تفرغ للبحث العلمى.

المحور الثانى: استقطاب الطلبة المتميزين وبناء قاعدة عريضة من الطلاب الخريجين ذات نوعية عالية وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وذلك من خلال الآليات التالية:

- إعادة النظر فى إجراءات قبول الطلاب بالجامعات وفقاً لما هو معمول به فى الجامعات العالمية.
- توزيع الطلبة على التخصصات الأكاديمية وفقاً لقدراتهم ، وتوجيههم إلى التخصصات ذات الأهمية لسوق العمل ومتطلبات التنمية .
- استحداث برامج خاصة لرعاية الموهوبين والمتفوقين وتشجيعهم على المزيد من التفوق والتميز والإبداع.
- تخصيص ساعات مكتبية لأعضاء هيئة التدريس لمقابلة الطلبة خارج المحاضرات والإجابة عن تساؤلاتهم واستفساراتهم.
- زيادة الاعتماد على المقررات الالكترونية في التدريس، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتصميم وتفعيل المقررات الالكترونية وفقاً للمواصفات العلمية العالمية.
- مراجعة البرامج الأكاديمية وتحديثها لتواكب التطورات العلمية.
- الالتزام بالمعايير العالمية فى تقويم الطلاب .
- تطوير قاعات الدراسة والمدرجات والمعامل وفقاً للمعايير المحلية والعالمية.
- الالتزام بتطبيق عدد ساعات وأيام الدراسة المطبقة على المستوى العالمى.
- مراجعة نسب أعداد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بحيث تتفق مع النسب العالمية.
- استقطاب الأساتذة والخبراء المتميزين فى جامعات العالم من التخصصات المختلفة للتدريس فى الجامعات المصرية من خلال تقديم التسهيلات المادية والمعنوية المناسبة.
- تشجيع برامج التبادل الطلابى من خلال تقديم حوافز مالية مناسبة لجذب الطلبة الدوليين والأجانب.
- تقديم برامج تعليمية تركز علي تطوير مهارات وأساليب البحث العلمى لدى الطلاب.
- تشجيع الطلاب على المشاركة فى المشروعات البحثية على مستوى الجامعة .
- الاهتمام بقياس رضا الطلاب والخريجين عن أداء الجامعة ومؤسساتها.

- تفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الجامعات المصرية والأجنبية المرموقة فى مختلف البرامج والتخصصات.

المحور الثالث: الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس من خلال الآليات التالية:

- إيفاد أعضاء هيئة التدريس فى مهام علمية للاطلاع على خبرات الأساتذة بالجامعات المتقدمة فى تدريس تخصصاتهم.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على الاتجاهات المعاصرة فى طرق التدريس الحديثة فى مختلف التخصصات.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على كتابة البحوث والنشر الدولى لبحوثهم.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقدم للمشروعات الاتنافسية محلياً ودولياً.
- تطبيق نظم تقويم الأداء التدريسى لأعضاء هيئة التدريس وتفعليها.
- اعتبار الإجادة فى التدريس شرطاً لترقية عضو هيئة التدريس.
- استقطاب الكفاءات المتميزة من أعضاء هيئة التدريس للاستفادة من خبراتهم وإمكاناتهم.
- عقد شراكات وبروتوكولات وتحالفات مع الجامعات العالمية المرموقة المصنفة عالمياً.

المحور الرابع: تفعيل دور الجامعة فى تلبية احتياجات سوق العمل وتنمية المجتمع، وذلك من خلال الآليات التالية:

- رسم خريطة لتخصصات وأقسام كليات الجامعة تتكامل مع خريطة التنمية فى المجتمع.
- اعتماد مشروع تخرج لكل طالب ينطلق من تقديم الطالب خدمة جليلة لمجتمعه .
- ربط المناهج والبرامج التعليمية باحتياجات ومتطلبات سوق العمل.
- تطوير نظم التقويم التربوى بالجامعات لقياس المهارات المطلوبة لسوق العمل المحلى والعالمى.
- التوسع فى برامج التدريب المشتركة للطلاب بين الجامعات والشركات العالمية.
- إنشاء مراكز التميز البحثى التى تدرس المشكلات المجتمعية وتلبى احتياجات الشركات ومؤسسات المجتمع المختلفة.
- إدخال تخصصات جديدة تلائم احتياجات سوق العمل.

- **اهتمام الجامعات بآراء المستفيدين ومقترحاتهم فى تقديم خدمات جديدة وإجراء تحسينات على الخدمات المقدمة لهم، واستطلاع آراء جهات التوظيف عن مستوى خريجى الجامعات المصرية.**
- **توعية أعضاء هيئة التدريس بمفهوم خدمة المجتمع ودور عضو هيئة التدريس فيه.**
- **إتاحة فرص للاستفادة من المرافق الجامعية فى أنشطة توجه لخدمة المجتمع.**
- **تفعيل دور مجالس شئون البيئة وخدمة المجتمع بالجامعات فى تحديد احتياجات المجتمع وتلبيتها.**
- **استحداث مكافآت وجوائز فى مجال خدمة المجتمع لأعضاء هيئة التدريس الذين لهم إسهامات فى تطوير المجتمع المحلى أو الدولى.**
- **توافر نظام داخل الجامعات المصرية يقوم بترقب إنشاء جامعات جديدة تقوم على أسس تنافسية وبالتالى تقوم بسحب كل المميزات من الجامعات المصرية لذا يجب على الجامعات الدراسة المستمرة لذلك.**
- **تتبع التغيرات الحادثة فى ثقافة المجتمع المصرى، وتغير أنماط المعيشة من حيث تغير أنماط الاستثمار والاستهلاك للموارد البشرية للمجتمع وتأثير ذلك على الجامعات.**
- **تحليل أسباب التغير فى متطلبات القطاعات التنموية بالمجتمع من الجامعات المصرية ومحاولة التنبؤ بهذه المتطلبات.**
- **إنشاء روابط علمية بين الباحثين بالجامعات المصرية وعلمائنا المصريين فى جميع الجامعات والمراكز البحثية فى العديد من دول العالم للإستفادة من خبراتهم .**
- **المتابعة المستمرة لنتائج التصنيف العالمى للجامعات على المستوى العربى والدولى ودراسة أسباب وجود الجامعات الأمريكية والبريطانية فى مراكز متقدمة من التصنيف والسعى للإقتداء بهم فى تجاربهم مع التصنيفات العالمية للارتقاء بترتيب الجامعات المصرية فى التصنيفات.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أحمد عبد الكريم دياب السر، جودة المواقع الإلكترونية وتأثيرها على الميزة التنافسية للجامعات الفلسطينية فى قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤.

٢. أحمد محمد محمد عبد العزيز، مقومات تطبيق الستة سيجما الرشيقة كمدخل استراتيجى لدعم القدرة التنافسية المستدامة للجامعات المصرية، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق)، ع ٩٠، الجزء(١)، ٢٠١٦م.

٣. أحمد نجم الدين عيداروس، إدارة فرق العمل الافتراضية كآلية إستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية فى الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية ببنها، العدد ١٠١، الجزء الأول،٢٠١٥.

٤. _____، آليات الشراكة الدولية ودورها فى تحسين مستويات التصنيفات العالمية، مجلة كلية التربية ببنها، ع ١٠٤، ج ٢، اكتوبر ٢٠١٥.

٥. أسامة زين العابدين عثمان ومنال موسى سعيد، تصور مقترح لتفعيل الميزة التنافسية لكلية التربية بالوادى الجديد، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مجلد ٣١، ع ٣، جزء ثانى، أبريل ٢٠١٥.

٦. أسامة محمود قرنى وإبراهيم مرعى العتيقى، إدارة رأس المال الفكرى بالجامعات المصرية كمدخل لتحقيق قدرتها التنافسية تصور مقترح، مجلة التربية الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد ١٥، العدد ٣٨، ٢٠١٢.

٧. أسماء الهادى ابراهيم عبد الحى، عومل تدنى مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات وسبل الارتقاء بها، بحث مقدم إلى المؤتمر القومى السنوى الثامن عشر لمركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس بعنوان: "تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، مركز تطوير التعليم الجامعى، ع ٢٦، أغسطس ٢٠١٤، جامعة عين شمس، القاهرة،٢٠١٤

٨. آسية رحيل، دور الكفاءات فى تحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، ٢٠١٠ .

٩. آمال نبيل خليل قشطة، إستراتيجية مقترحة لتطوير رأس المال الفكرى لتحقيق الميزة التنافسية فى الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥.

١٠. أمل صقر، الجامعات العربية فى مواجهة التصنيفات العالمية، مجلة آفاق المستقبل، ع ٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، يناير/فبراير ٢٠١١.

١١. أمنية غريب، تكنولوجيا المعلومات ودورها فى تعزيز رأس المال البشري باعتباره مورداً إستراتيجيا لتحقيق الميزة التنافسية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع١٥، جامعة الطارق، الجزائر،يونيو ٢٠١٥.

١٢. إيمان أحمد محمد عزب، الثقة التنظيمية والميزة التنافسية بالمدرسة الثانوية العامة فى جمهورية مصر العربية فى ضوء بعض الخبرات الأجنبية المعاصرة "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م.

١٣. بشار حميص، التصنيفات العلمية للجامعات.. دقيقة وعادلة؟، مجلة آفاق المستقبل،ع٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، يناير/فبراير ٢٠١١.

١٤. حامد عمار، نحو رؤية لجامعة المستقبل، مستقبل التعليم الجامعى العربى " رؤى تنموية"(أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية)، تحرير وتقديم/ ضياء الدين زاهر، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

١٥. حيدر نعمة بخيت، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع ٢٠، مج ٤، جامعة الكوفة بالعراق، ٢٠١١.

١٦. دينا سعيد عبد الحميد، مستوى الإبداع الإدارى لرؤساء الأقسام الأكاديمية فى الجامعات الأردنية وعلاقته بمستوى تحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥.

١٧. زياد بركات، مقترحات لتهيئة الجامعات الفليسطينية للتصنيف العالمى للجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث فى التعليم العالى، ع ٣٦، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن، يونيو ٢٠١٦.

١٨. سارة عبد المولى المتولى إبراهيم، تسويق برامج الدراسات العليا بجامعة القاهرة فى ضوء متطلبات التنافسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤م.

١٩. سعيد الصديقى، الجامعات العربية وجودة البحث العلمى: قراءة فى المعايير العالمية، مجلة المستقبل العربى، المركز العربى للتعليم والتنمية، ع ٣٥٠، ابريل ٢٠٠٨.

٢٠. سهام يس أحمد وجمعة سعد تهامى، دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية فى ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات، مجلة مستقبل التربية العربية، ع ٨١، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، اكتوبر ٢٠١٢.

٢١. شريف كامل شاهين، الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٢. شوقى قاسمى وصباح سليمانى، التصنيف الدولى للجامعات: قراءة فى السياقات المفاهيمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد ١٩، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، مايو٢٠١٦.

٢٣. صفاء أحمد شحاتة ومجدى عبد الوهاب قاسم، صناعة مستقبل التعليم الجامعى بين إدارة التغيير وإدارته، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠١٤.

٢٤. عائشة سيف الأحمدى، التصنيف العالمى لجامعات الدارسين فى الخارج: الواقع والمأمول، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج ١٤، ع٢، مركز البحوث التربوية والنفسية، البحرين، يونيو ٢٠١٣.

٢٥. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ومروة سمير حجازى، ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والإرتقاء بها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج ٣٤، ع ٢ ، ٢٠١٠

٢٦. عثمان بن عبدالله الصالح، تنافسية مؤسسات التعليم العالى: إطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة قاصدى مرباح ورقلة، ع ١٠، الجزائر، ٢٠١٢.

٢٧. عدنان بدرى الإبراهيمى، درجة فاعلية تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الأردنية لتحقيق الميزة التنافسية لجامعاتهم، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مجلد ٧، عدد٢، سوريا، ٢٠٠٩.

٢٨. غادة حمزة الشربينى، استشراف مستقبل الجامعات العربية فى سياق التصنيفات الدولية، بحث منشور فى المؤتمر العربى الدولى السادس لضمان جودة التعليم العالى، في الفترة ٩-١١ فبراير ٢٠١٦ ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- السودان بالتعاون مع الأمانة العامة للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي المنبثق عن اتحاد الجامعات العربية ومقره الدائم في رحاب جامعة الزرقاء، الأردن، ، ٢٠١٦.

٢٩. كريمان بكنام صدقى عبد العزيز، تأثير النشر الدولى على ترتيب الجامعات:جامعة القاهرة نموذجاً، المجلة الدولية لعلوم المكتبات، مج٢، ع٣، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، مصر، يوليو/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٠. كريمة محمد أحمد لاشين، تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية باستخدام مدخل التخطيط الإستراتيجي"جامعة طنطا نموذجاً"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة طنطا،٢٠١٧.

٣١. محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم، تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، ع٨٧، ٢٠١٥.

٣٢. محمد الصديق العطايا إبراهيم، تنمية الموارد البشرية وأثرها فى خلق الميزة التنافسية فى الجامعات السودانية: دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامى، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،٢٠١٥.

٣٣. محمد صبرى الحوت وآخرون، التنافسية بين الجامعات، مجلة المعرفة التربوية تصدر عن الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها- مصر، المجلد٣، ع٥، ٢٠١٥م.

٣٤. _____، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها: رؤية نقدية، دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، ع٤١، ج٣، السعودية، سبتمبر ٢٠١٣.

٣٥. محمد عوض البربرى، سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع ٨٩، ٢٠١٥.

٣٦. محمود عبد المجيد عساف، واقع إدارة الإبداع كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية فى مؤسسات التعليم العالى بمحافظة غزة واستراتيجية مقترحة لتمكينه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مج٣، ع٩، فلسطين، ٢٠١٥.

٣٧. وضيئة محمد أبو سعدة ، متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية (دراسة حالة على جامعة المنصورة)، مجلة كلية التربية جامعة بنها، مجلد٢٥، العدد ١٠٠، أكتوبر ٢٠١٤.

٣٨. يوسف مسعداوى، إشكالية القدرات التنافسية فى ظل تحديات العولمة، بحث مقدم إلى الملتقى العلمى الدولى بعنوان" المعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمى ومساهمتها فى تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر العولمة لاقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف بالجزائر، فى الفترة من ٢٨:٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية والمواقع الالكترونية:

1. Anthipi Pouris& Anastassios Pouris، Competing in a Globalising World: International Ranking of South African Universities، ، Procedia- Social and Behavioral Sciences، Vol 2، Issue 2، 2010.
2. Oya Tamtekin Aydin, “location as a competitive advantage to attract students:An Empirical Study from a Turkish Foundation University”, International Review of Management and Marketing, Vol.3,No.4,2013.
3. http://www.shanghairanking.com
4. http://www.webometrics.info/en/Arab_world
5. https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2018.
6. http://www.webometrics.info/en/aw/Egypt